

بسبب التصعيد العسكري نزوح جماعي لنحو 200 ألف يمني بلا مأوى بمخيمات منهكة



الجمعة 2 أكتوبر 2026 01:30 م

تتصاعد معاناة آلاف اليمنيين مع استمرار موجات النزوح القسري المرتبطة بالتصعيد العسكري، بعدما دفعت المواجهات أسراً كاملة إلى ترك منازلها فجأة والبحث عن مأوى آمن وسط نقص الغذاء والمياه والرعاية الصحية

وتتفاقم الأزمة الإنسانية بوتيرة أسرع من قدرة الجهات الإغاثية على الاستجابة، فيما تتزايد التحذيرات من تحول المخيمات إلى بؤر للأوبئة والأمراض مع تكدس السكان وتراجع خدمات الصرف الصحي ومصادر المياه النظيفة

نزوح متسارع يفوق قدرات الإغاثة

ومع أحدث البيانات المسجلة، ارتفع عدد النازحين إلى 197 ألفاً و906 أفراد، ينتمون إلى 29 ألفاً و519 أسرة موزعة على عشر محافظات ومدن، في مؤشر ثقل على اتساع رقعة الأزمة

وفي تقريرها الإنساني الموحد، أوضحت الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين أن الأرقام تغطي الفترة حتى التاسع والعشرين من سبتمبر، بينما استمرت حركة النزوح بفعل القصف والتصعيد العسكري وتدهور الظروف الأمنية

وبحسب البيانات نفسها، تركت آلاف الأسر منازلها وممتلكاتها ومصادر دخلها بصورة عاجلة، لتبدأ رحلة قاسية نحو مخيمات وتجمعات سكنية تعاني أصلاً ضعف الموارد وارتفاع الضغط على الخدمات الأساسية

كما ارتفعت الاحتياجات بصورة واضحة في قطاعات المأوى والغذاء والمياه والصحة والحماية، وهو ما جعل الفجوة الإنسانية تتسع بين حجم الاحتياج والقدرة الفعلية للمنظمات والجهات المحلية على توفير الدعم

وفي ظل هذه الموجات، لا يواجه النازحون فقدان المسكن فقط، بل يجد كثير منهم أنفسهم بلا دخل أو مدخرات، مع صعوبة الحصول على الغذاء والدواء واحتياجات الأطفال اليومية بصورة منتظمة

ومن ناحية أخرى، يزيد النزوح المتكرر من هشاشة الأسر التي سبق أن غادرت مناطقها مرة أو أكثر، إذ تضطر إلى بدء حياتها من جديد داخل بيئات مكتظة تفتقر إلى الاستقرار وفرص العمل

وفوق ذلك، يهدد استمرار التدفق نحو المخيمات بتجاوز الطاقة الاستيعابية المتاحة، خاصة مع الحاجة إلى مساحات إضافية للإيواء وشبكات مياه وصرف وخدمات طبية قادرة على التعامل مع الأعداد المتزايدة

ولهذا، تحذر الجهات المعنية من أن استمرار التصعيد دون توسع مواز في الاستجابة الإنسانية قد يدفع الأزمة إلى مستويات أشد خطورة، خصوصاً مع اقتراب مواسم تزيد فيها مخاطر الأمراض وانتشار العدوى

تعز تتصدر والمدن تتحمل العبء

وفي توزيع النازحين، تصدرت تعز القائمة بنحو 13 ألفًا و925 أسرة تضم 97 ألفًا و529 فردًا موزعين على 15 مديرية، لتحمل المدينة العبء الأكبر مقارنة ببقية المناطق المسجلة

وتأتي لحج بعد ذلك بنحو 7 آلاف و179 أسرة تضم 50 ألفًا و253 فردًا، وقد وصلت أعداد كبيرة منهم من مناطق النزاع في تعز والحديدة خلال موجات متلاحقة

أما عدن، فتستضيف وفق البيانات 3 آلاف و741 أسرة تضم 17 ألفًا و782 فردًا، وهو رقم يضيف ضغطًا جديدًا على الخدمات العامة والسكن والمياه والرعاية الصحية داخل المدينة

وفي أبين، بلغ عدد الأسر النازحة ألفين و97 أسرة تضم 14 ألفًا و679 فردًا، توزعوا على مخيمات وتجمعات سكنية في مديرتي خنفر وزنجبار وسط احتياجات إنسانية متصاعدة

وفي الحديدة، وصل عدد الأسر المسجلة إلى ألف و471 أسرة تضم 10 آلاف و297 فردًا في مديرتي حيس والخوخة، وسط مؤشرات على تحركات نزوح إضافية باتجاه محافظات أخرى

كما رصدت الجهات المختصة حركة نزوح ثانوية من الحديدة نحو عدن، وهو ما يعكس انتقال الأزمة من منطقة إلى أخرى بدل انتهائها، ويزيد صعوبة تتبع الأسر وتحديد احتياجاتها بدقة

وبالنسبة إلى مأرب، سجل التقرير 412 أسرة نازحة، بينما استقبلت الضالع 240 أسرة، وحضرموت 214 أسرة، والمهرة 124 أسرة، وشبوة 116 أسرة وفق آخر البيانات المتاحة

وفي المقابل، لا تمثل هذه الأرقام مجرد سجلات إدارية، إذ تنعكس مباشرة على المجتمعات المضيفة التي تتحمل زيادة في الطلب على السكن والغذاء والمياه والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية

ومع ضعف الموارد المحلية، تصبح المدن المستقبلة مطالبة بتلبية احتياجات سكانها والنازحين في الوقت نفسه، بينما تتسع الفجوة بين الإمكانيات المتاحة وحجم الطلب الناتج عن استمرار حركة النزوح

مخيمات منهكة وأوبئة تلوح بالخطر

وفي المخيمات والتجمعات المؤقتة، تواجه الأسر النازحة ظروفًا شديدة القسوة، بعدما غادر كثير منها دون أموال أو ممتلكات كافية، لتصبح معتمدة بصورة شبه كاملة على المساعدات الإنسانية المحدودة

ومع تراجع خدمات المياه والصرف الصحي، تزداد المخاوف من انتشار الأمراض المعدية، خاصة بين الأطفال وكبار السن، في بيئات مكتظة يصعب فيها تطبيق شروط الوقاية والنظافة بصورة مستمرة

كما يمثل نقص الغذاء تحديًا يوميًا للأسر، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار وضعف فرص العمل إلى تقليص قدرة النازحين على شراء احتياجاتهم، بينما لا تغطي المساعدات المتاحة جميع الأسر بصورة منتظمة

وفي القطاع الصحي، تواجه المرافق القريبة من المخيمات ضغطًا متزايدًا مع ارتفاع أعداد المرضى واحتياجات النساء والأطفال وذوي الأمراض المزمنة، في وقت تعاني فيه بعض المناطق نقص الأدوية والتجهيزات

ومن جهة أخرى، تحتاج النساء والأطفال وذوو الإعاقة وكبار السن إلى ترتيبات حماية خاصة، لأن ظروف النزوح المفاجئ قد تجعلهم أكثر عرضة للاستغلال أو العنف أو الحرمان من الخدمات الأساسية

وفي مواجهة ذلك، تواصل فرق الوحدة التنفيذية وغرف العمليات تسجيل الأسر والتحقق من البيانات وتحديث قواعد المعلومات، إضافة إلى إحالة الحالات الأكثر احتياجًا إلى الشركاء الإنسانيين لتقديم مساعدات عاجلة

لكن استمرار الأعداد في الارتفاع يفرض ضغطًا يتجاوز قدرات التدخلات الحالية، إذ تحتاج الاستجابة إلى تمويل أكبر ومخزون غذائي وطبي ومرافق إيواء وخدمات مياه وصرف قادرة على الاستمرار

وفي النهاية، يضع النزوح المتصاعد اليمن أمام اختبار إنساني قاسٍ، فكل يوم من التصعيد يعني أسرًا جديدة تفقد مساكنها ومصادر دخلها، بينما تتسع المخيمات أسرع من قدرة الإغاثة على سد الاحتياجات

ولهذا، يبقى خفض التصعيد وتأمين الممرات الإنسانية وتوسيع الاستجابة الإغاثية ضرورة ملحة لمنع تحول الأزمة الحالية إلى كارثة أوسع، لأن استمرار البطء سيترك مئات الآلاف أمام الجوع والمرض والنزوح المتكرر